

## العدالة: دور كبير للوزارة في الاهتمام بالنسيج الاجتماعي والمحافظة على وحدة الصف «التعليمية» ناقشت «المرئي والمسموع» مع وزير الإعلام



الشيخ محمد عبدالله مصافحا بدر الداوم بحضور وكيل وزارة الإعلام

اجتمعت أمس لجنة الشؤون التعليمية والثقافية البرلمانية، وناقشت بحضور وزير الإعلام الشيخ محمد عبدالله قانون المرئي والمسموع، بالإضافة إلى قانون جامعة جابر.

وقال مقرر اللجنة النائب بدر الداوم: ناقشنا أمس الملاحظات على قانون جامعة جابر الذي أقر في مداولته الأولى وأخذنا في الاعتبار ملاحظات النواب والهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

وذكر الداوم: ناقشنا قانون المرئي والمسموع الذي كلفنا به من قبل المجلس، وكان هناك تعاون من وزير الإعلام بهذا الشأن، ونحن مع تطبيق القانون، خصوصا أن هناك وسائل إعلام لم تتقيد بنود القانون.

وفي السياق نفسه، بين وزير الإعلام الشيخ محمد عبدالله المبارك أنه اجتمع أمس مع اللجنة التعليمية بشأن تكليف المجلس الخاص بتعيين تطبيق قانون

يودع عند تقديم صحيفة الطعن خمسة آلاف دينار على سبيل الكفالة، ولا تقبل إدارة الكتاب صحيفة الطعن إذا لم تصحب بما يثبت إيداع الكفالة، ويكفي إيداع كفالة واحدة في حالة تعدد الطاعنين، وتصادر الكفالة بقوة القانون متى حكم بعدم قبول الطعن أو بعدم جوازها أو بسقوطه أو ببطلانه أو برفضه.

مادة ثانية: يجوز لذوي الشأن ولجمعيات النفع العام المشهورة طبقاً لأحكام القانون رقم 24 لسنة 1962 المشار إليه الطعن على القوانين الصادرة قبل العمل بهذا القانون إذا قامت لديهم شبهات جدية بمخالفة القانون لأحكام الدستور، وذلك خلال سنتين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون.



شايح الشايح

## الشايح يعتذر عن عدم استقبال رواد ديوانه الأربعة

يعتذر النائب شايح الشايح عن عدم استقبال رواد ديوانه يوم الأربعاء الموافق 2012/4/4 نظراً لوجوده مع وفد الشعبية البرلمانية بمجلس الأمة المشارك في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي في العاصمة الأوغندية.

## اقترح عمل مستوصف جابر العلي 24 ساعة مطيع يسأل وزير الداخلية عن إجراءات الوزارة تجاه جرائم الإنترنت

ما يؤدي إلى تكبد المرضى عناء ومشقة كبيرة في الذهاب إلى منطقتي الظهر والرقعة. ينص الاقتراح على: يستمر العمل في مستوصف منطقة جابر العلي على مدى 24 ساعة لخدمة مواطني المنطقة وذلك طوال أيام الأسبوع مع تزويده بجميع الكوادر الطبية والتمريضية والأجهزة اللازمة لخدمة سكان المنطقة.

وجه النائب د. أحمد مطيع سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود وجاء السؤال كالتالي: ليلاً ونهاراً من فئة غير مسؤولة، لذا يرجى أفادتي وتزويدي بما يلي:

- القضايا التي تم تسجيلها ضد المعتدين والمجرمين على الشبكة العنكبوتية؟
- أنواع الجرائم التي تم القبض على مرتكبها على الإنترنت؟ وهل هناك جرائم سابقة تم تسجيلها تتعلق بالتعدي على نوابات الشريعة الإسلامية والطعن فيها فإن كان الجواب بنعم فما عددها؟ وما أقصى عقوبة تمت في هذا الباب؟
- عدد من تم التحقيق معهم في تلك الجرائم؟
- في جرائم التعدي على الحسابات البنكية وسرقة الأموال هل تم القبض على فاعليها وإرجاع الحقوق لأصحابها؟
- بالنسبة للجرائم الأخلاقية والتعدي على الأشخاص ونشر

هل الترسية مبنية على مطابقة العروض للمواصفات والشروط الفنية المناسبة؟ على أي أساس قانوني يتم تجزئة العرض رغم تفاوت الأسعار والجودة الفنية؟ يرجى تزويدنا بالتفاصيل.

- هل هناك توافر بإفادات الأعضاء بالترسية؟ وهل تمت الاستعانة بذوي الاختصاص كراي فني؟
- ما الإجراءات المتخذة من قبل الجهات المعنية في الوزارة تجاه تظلم كادر اختصاصي وفني الاطراف الصناعية؟ يرجى تزويدنا بالتفاصيل.
- ما الإجراءات المتخذة من قبل الجهات المعنية في الوزارة تجاه التلوث في البيئة الداخلية لورش تصنيع الاطراف الصناعية؟ يرجى تزويدنا بالتفاصيل.



د. أحمد مطيع

## المناور يسأل شهاب عن الحاصلين على شهادات عليا من السودان في «الأوقاف»

وجه النائب أسامة المناور سؤالاً برلمانياً إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية جمال شهاب وجاء نص السؤال كالتالي: يرجى تزويدي باسماء الحاصلين على الشهادات العليا (ماجستير - دكتوراه) من دولة السودان ويشغلون مراكز قيادية بالوزارة (وكيل مساعد - مدير - مراقب) مع بيان تاريخ حصولهم على تلك الشهادات وموافاتي بصور عنها؟

## «العرائض» أصدرت توصيات في شكاوى مواطنين

قال مقرر لجنة الشكاوى والعرائض النائب عبدالله البرغش أن اللجنة اجتمعت أمس وناقشت شكاوى مقدمة ضد وزارة الخارجية وسفارتنا في لندن واصدرت توصيات بخصوص الشكاوى. وفي شأن آخر أكد البرغش في تصريح للصحافيين أن الحكومة ركزت على تصحيح للصحافيين على الجنسية، لكن اللجنة رأت أن يتم اعتماده من تاريخ تقديم الزوج، حتى لا تتضرر الأسرة بالغاء تلك الفترة التي مضت على تقديم الزوجة.

## مركز الأطراف الصناعية متهاك ويفتقر إلى قواعد الأمن

كما كان في السابق. وبين أن الدورات التدريبية قد تم إيقافها منذ فترة طويلة، حيث أن آخر دورة تدريبية للفنيين كانت في عام 1992، لافتاً إلى أهمية هذه الدورات والتي تعتبر جزءاً مهماً من تأهيل الفنيين على استخدام الأجهزة والمعدات الحديثة.

مشيراً إلى أن هناك العديد من الشكاوى التي تم رفعها إلى مدير المنطقة الصحية من قبل الفنيين والعاملين ولكنها لم تكن تؤخذ بعين الاعتبار.

مشدداً على وجود شبهات في العديد من المناقصات التي تم ترسيتهما وخصوصاً المتعلقة بالأيدي الإلكترونية وكذلك أطراف السيلكون، فضلاً عن عدم الأخذ بالرأي الفني في هذه المناقصات الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستفادة من هذه المواد والمنتجات.

وطالب الكندري وزير الصحة بالاهتمام بهذا المركز المهم والذي يخدم شريحة كبيرة من المراجعين وكذلك بمطالبته للوزير بإجراء

تحقيق حول الشبهات التي تحوم حول بعض المناقصات. من جانب آخر وجه الكندري سؤالاً برلمانياً إلى وزير الصحة حول مركز الأطراف الصناعية جاء كالتالي:

- كم مضى على التنسيق وطرح ممارسة مرضى الاطراف الصناعية التجميلية «السيلكون» والبالغ عددهم 61 مستفيداً؟ مع ذكر مبررات التأخير في الطرح والعروض والترسية؟ يرجى تزويدنا بالعروض المطروحة وأفادات اللجنة المعنية وأفادات الشركات؟
- نمى إلى علمنا إضافة مستفيدين للكشف المذكور، وإن كان ذلك صحيحاً فما السبب في اسبقية أولئك عوضاً عن تجاهل عدد 3 مستفيدين جدد والمقيمين على لا تحية الانتظار؟ وإن صح إضافة أولئك المرضى، هل تم ذكر وتوصيف وتصوير لكل الحالات لتقدير أسعارها من قبل الشركات المشاركة؟

قال مقرر اللجنة الصحية النائب محمد الكندري أن مركز الأطراف الصناعية - وعلى الرغم من أهميته البالغة - إلا أنه يعاني الكثير حيث أن المبنى قديم ومتهاك ومساحته صغيرة ويفتقر إلى البسيط قواعد الأمن والسلامة، حيث تنتشر الإبرة والغزات الكيميائية مما يشكل تهديداً خطيراً على الموظفين والعاملين وكذلك المراجعين لهذا المركز.

وأوضح أن المركز يفقر إلى وجود المخازن الكافية وكذلك غرف معالجة المرضى كما أن العيادات المسائية تم الغاؤها بعد أن كانت تقدم خدماتها في الفترة المسائية سابقاً.

لافتاً إلى أن المركز يفقر إلى موظفي التخزين والسجلات الطبية وكذلك موظفو العلاقات العامة إضافة إلى عدم وجود فنية أطراف صناعية خاصة للنساء، كما لا يوجد طبيب عظام متخصص لعرض الحالات عليه



محمد الكندري

## المرداس والنملان: ترقية الضابط الجامعي إلى ملازم أول بعد سنة

ذلك على من رقي إلى رتبة ملازم عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة 71 مكرر من هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون كالتالي: إن التفرقة بين الضابط الحاصل على المؤهل الجامعي الذي يقضى سنة واحدة برتبته وفقاً لنص المادة 63 من القانون المشار إليه ثم يرقى إلى رتبة ملازم أول، وبين من رقي إلى رتبة ملازم عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة 71 مكرر من هذا القانون السذي لا يرقى إلى ملازم أول إلا بعد انقضاء سنتين لا مبرر لهما، فإذا كانت ترقية الأثنين في

قرار واحد، فمن غير المقبول أن يرقى واحد بعد قضائه سنة إلى ملازم أول، والآخر يقضي سنتين ليرقى إلى ملازم أول.

لذلك لا بد من توحيد أصحاب المراكز القانونية المتماثلة، وعليه أعد هذا الاقتراح بقانون المرفق الذي يقضي بترقية الضابط الحاصل على رتبة ملازم عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة 71 مكرر المذكورة إلى رتبة ملازم أول بعد قضائه سنة واحدة في رتبة ملازم أسوة بزملائهم الضباط الجامعيين أول الأبعد انقضاء سنتين لا مبرر لهما، فإذا كانت ترقية الأثنين في



سالم النملان



تأيف المراداس

قدم النائبان نايف المراداس وسالم النملان اقتراحاً بقانون لتعديل نص الفقرة الأخيرة من المادة 63 من القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة مشفوعاً بمذكرة إيضاحية، طابعت إعطاه صفة الاستعجال، وجاء القانون كالتالي:

مادة أولى: يستبدل نص الفقرة الأخيرة من المادة 63 من القانون رقم 23 لسنة 1968 المشار إليه النص التالي: ويرقى الضابط الجامعي الاختصاصي خريج كلية الشرطة إلى رتبة ملازم أول بعد قضائه سنة واحدة في الرتبة، ويسري

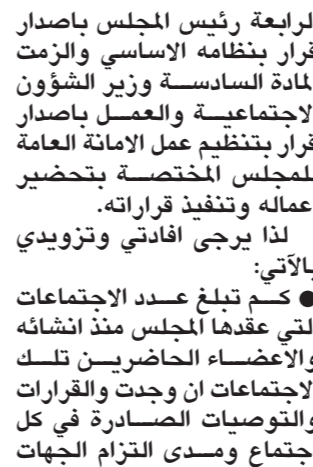
## الدلال: ما خطط المجلس الأعلى للأسرة للتنمية وتقديم الخدمات؟

الرابعة رئيس المجلس باصداً قرار بنظامه الأساسي والمادة السادسة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل باصداً قرار بتنظيم عمل الامانة العامة للمجلس المختصة بتحصير اعماله وتنفيذ قراراته.

لذا يرجى أفادتي وتزويدي بالآتي:

- كم تبلغ عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس منذ إنشائه والإحصاء الحاضرين تلك الاجتماعات ان وجدت والقرارات والتوصيات الصادرة في كل اجتماع ومدى التزام الجهات

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً لسمو رئيس مجلس الوزراء جاء فيه: بمناسبة صدور المرسوم رقم 401 لسنة 2006 بشأن إنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في 22 من نوفمبر لسنة 2006 فشكل من عشرة أعضاء برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء او بوفده وذلك للتعناية بجميع شؤون الأسرة والحفاظ على كيانها وتطويرها بما يحقق الامن والاستقرار الاجتماعي، ونص في المادة الثالثة من المرسوم على اختصاصات عديدة للمجلس والتمت المادة



محمد الدلال

## «السكنية»: شراء «الإسكان» للمباني العامة من الشركات المساهمة

شراء المؤسسة لتلك المكونات في مستنداتها الزائدة. كما تمت مناقشة هذه المادة بين أعضاء اللجنة، ونظراً لما تتضمنه من الإسهام في تيسير انعام المشاريع الإسكانية لتوفير الرعاية السكنية لمستحقيها إلى جانب تشجيع للشركات المساهمة على المشاركة في تنفيذ المشاريع الإسكانية قامت اللجنة باعتماد مشروع تعديل القانون والموافقة عليه ليتم طرحه ومناقشته في مجلس الأمة.

أصدر رئيس اللجنة الإسكانية النائب احمد مطيع بياناً صحافياً حول اجتماع اللجنة جاء كالتالي: تم اجتماع اللجنة الإسكانية وناقشت العديد من القضايا المهمة المتعلقة بالإسكان، ومن بينها:

مشروع القانون المقدم من الحكومة لتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993، ويضمن هذا التعديل إضافة مادة 2 مكرر، أو إلى القانون رقم 47 لسنة 1993، والتي تنص

على الآتي:

يجوز للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بناء على نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية لتأسيس الشركات، والتي يتم اعدادها لكل مدينة، أن تقوم بشراء المباني العامة والمباني الخدمية ووحدات الرعاية السكنية التي تتكون من البيوت والقسمات والشقق يبعد تنفيذها من قبل الشركة المساهمة وتسليمها للمؤسسة، على أن يتم تحديد لسعاً وشروط وإجراءات

وتم عرض مشكلة عدم إصدار تراخيص بناء من قبل بلدية الكويت لمدينة صباح الأحمد السكنية، وذلك بسبب عدم توفير وزارة الكهرباء والماء لحوارات توصيل التيار الكهربائي للوحدات السكنية، وبناء على ذلك تم توجيه دعوة لوزير الكهرباء والماء وزير الدولة لشؤون البلدية لمناقشة هذه المشكلة ومعالجتها بشكل جذري. وكذلك تمت مناقشة المشكلة المتعلقة بالكويتيات المتزوجات